

تحديث الصناعة خطوة أولى لتنفيذ أهم برامج الحكومة مفاوضات لتوقيع اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة قريبا



د. عاطف عبيد والدكتور مصطفى الرفاعي في افتتاح المؤتمر - تصوير: اشرف شحاته

خطط تحديث الصناعات الثلاث التي ستبدأ بها وهي النسيج والغذائية والجلدية.. وسوف يكون هذا علامة على طريق النهضة بالصناعة المصرية للاقادة التحدي وعلامة على طريق النهضة التكنولوجية التي اعلنتها وطالبنا بها الرئيس حسنى مبارك.. وازداد وزير الصناعة.. انا عازمون على تحديث الصناعة وهو جزء من مخططات الحكومة يدعمه ويهتم به رئيس الوزراء.. وخلال ايام المؤتمر الثلاثة نهضت إلى الخروج بخطت تنقق على تنفيذها.. ونحسد الادوار والمهام والامكانيات والموارد المطلوبة للتحديث ولاكتساب القدرة التنافسية والتصدير.

حصر الطاقات مهم وهناك صعوبة في تحقيقه على اعتبار انه من اسرار المؤسسات.. لكن يمكن ان يتم ولو بمرزوم "كوبية" والأمر يتوقف على نجاحنا في تكوين اتحادات للمنتجين تمتلك قاعدة معلومات مؤكدة.. وطالب الدكتور عاطف عبيد بالاستعانة بالخبرة غير التوافرة لدينا.. وعرض تجربة صناعة الاسمنت حيث تم الاستعانة بخبراء بين ٢٠ و٢٥ خبير اجنبي لكل مصنع من ١٢ دولة كبرى وكانت النتيجة حصولنا على ٨ اضعاف ما حصلوا عليه من مكاسب.. وقال الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية اننا سنقرر

كتب محمد العتر وعصام حشيش:

أعلن الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء ان مؤتمر تحديث الصناعة يعتبر الخطوة الأولى لتنفيذ احد البرامج التي التزمت الحكومة بتنفيذها.. وقال ان مصر تهدف إلى نصيب أكبر في الاسواق العالمية يزيد سنة بعد اخرى بعد توقيع مجموعة من الاتفاقات التجارية بدأت بالجات.. كما وقعنا بالأسس بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.. وتتفاوض لتوقيع اتفاق تجارة مع الولايات المتحدة.

وطالب رئيس الوزراء بالاستعانة بالخبرة الاجنبية وعرض تجربة صناعة الاسمنت التي استعانت مصر فيها بخبراء بين ٢٠ و٢٥ خبيراً لكل مصنع من ١٢ دولة كبرى وكانت النتيجة حصولنا على ٨ اضعاف ما حصلوا عليه من مكاسب.

وأعلن الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية ان خريطة مصر الصناعية تم تنفيذ ٨٥٪ منها وكذلك تم افتتاح موقع على الانترنت خلال شهر يناير الحالى ليعلن عن نشاط ٢٠٠٠ شركة للفزل والنسيج ويجرى اضافة ٣٠٠٠ شركة اخرى.. وقال الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ان هذا المؤتمر يعتبر الخطوة الأولى لتنفيذ احد البرامج التي التزمت بها الحكومة.. ان تحديث الصناعة الوطنية لا يبدأ من فراغ.. ان توفير الموارد وتعبئة الجهود وتجميع الامكانيات يعتبر خطوة هامة من اجل تحقيق تطور واضح في اداء مصانعنا.. وتواجد المنتجات الصناعية في الاسواق العالمية بقدم راسخة.

فدنيا طاقات تفوق احتياجاتنا المحلية واغلب هذه الطاقات حديثة لا يتعدى عمرها الرضنى بين ١٠ و١٥ سنوات.. أما الطاقات القديمة فعلياً تجديدها والتخلص من القديم منها المهم ان السوق المحلى له حدود.. فليس عندها منتج صناعى إلا وفيه طاقة فائضة.. بل ان الطاقات تضاعف حجمها ٨ او ٩ مرات خلال ١٥ عاما وعلينا ان نعترف ان كثيرين اضافوا هذه الطاقات الجديدة بناء على اجتهادات وليس معلومات.. ومن هذه النقطة علينا ان نصصح انفسنا.. نجمع المعلومات ونعتبر ذلك احد البرامج الاساسية امامنا.. نحن نعرف ان

وتحديث الصناعة الوطنية يهدف إلى نصيب أكبر في الاسواق العالمية.. يتزايد سنة بعد اخرى.. ان هذا الهدف الذى حددناه ليس لنا فيه اختيار.. بل تاكد الآن بعد توقيع مجموعة من الاتفاقات التجارية بدأت بالجات.. وتتواصل بالاتفاقيات الاقليمية.. حيث يزداد حجم المنافسة ولن يبقى غير القادر على المنافسة.. حيث وقعنا بالأسس بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.. وتتفاوض لاتفاق تجارة مع الولايات المتحدة.. وقال علينا ان نسرع الخطى لمواجهة التحديات..